

نشرته بكل الحقيقة والموضوعية ، ذلك لأن الرأي العام يتصور أن مجرد عدم نشره في الجريدة القومية معناه أن وراء هذا (التعقيم) الإعلامى ما وراءه ، وأن الحقيقة أدهى وأمر ، فى حين أن من الممكن ألا يكون هذا هو الوضع .

ولكنها (الفلسفة) التى تعتبر أن نشر أى خبر فيه مساس بأى جهاز من أجهزة الدولة خطيئة كبرى ، تلك الفلسفة التى تؤدى بالدولة نفسها إلى أن تتركب رأسها ولا تستجيب لضغط الجماهير و(تغير) ، أو توقف الموظف المتهم أو تأمر بتكوين لجنة لتقصى الحقائق فى قضايا أصبحت محل شك عام ، وكأنها تنصرف باستمرار على أنها حكومة متهمة وعلى أن الاتهام حقيقى ، ومن واجبا أن تستر عليه ، فى حين أن حكومة كالحكومة المصرية مترامية الأطراف فيها الفاسد وفيها الشريف النظيف ، فيها المرتشى وفيها الذى يترفع عن أى هوى ، ومن المحال أن يكون كل موظفها أو كل أجهزتها يقوم عليها ملائكة لا يخطئون ولا يقترفون أى إثم .

كان مفروضا أن تتحول قاعة مجلس الشعب ، لا إلى مبارزة (راديفير) بين المعارضة والحكومة ، ولكن إلى مؤتمر قومى عام ، يناقش بهدوء شديد وبكلمات معدة ، وبمعلومات (فلسفة) الإعلام الذى تسيطر عليه الدولة سواء أكان إذاعة أم صحافة أو تليفزيونا تجاه أوضاعنا الجديدة فى ظل التعدد الحزبى والإعلامى ، فالخطأ ليس خطأ الشريف أو رئيسة التليفزيون أو رئيس الإذاعة ، الخطأ خطأ الفلسفة التى قام بها وعليها الجهاز ، والذى تغيرت العصور وتراكمت الطبقات الجيولوجية بعضها فوق بعض من حكم اشتراكى شامل إلى منابر ، إلى حزبية وتعدد ، من مصر كلها قطاع عام ، إلى مصر وقد أصبح